GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

الكويت

تعديلات قانون الجنسية الكويتي
تشكل تهديدات خطيرة لحقوق الإنسان

مركز الخَليج لحُقوق الإنسان

فبراير/شباط 2025

الكويت:

تعديلات قانون الجنسية الكويتي تشكل تهديدات خطيرة لحقوق الإنسان

مركز الخليج لحقوق الإنسان

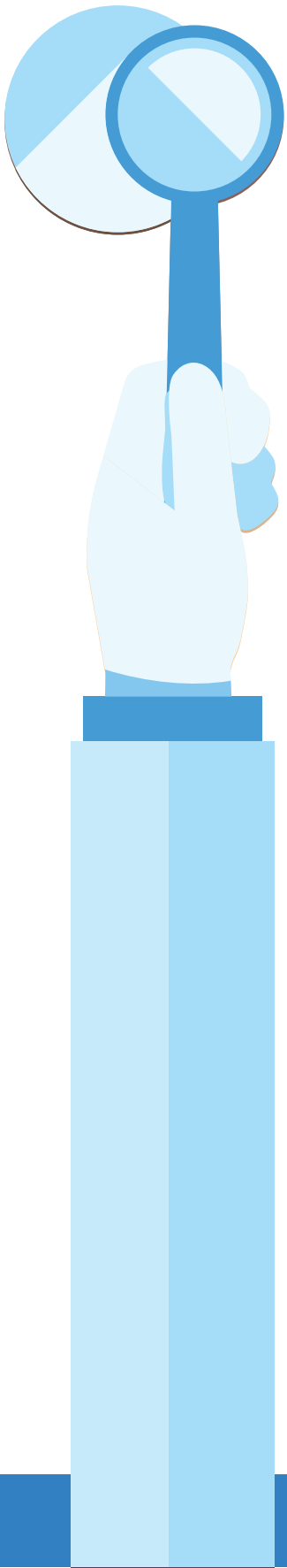

فبراير/شباط 2025

المحتويات

أبرز ما جاء في التقرير ____ 4

مقدمة ____ 6

نظرة عامة على تعديلات قانون الجنسية الكويتي ____ 8

أثر تغيير القانون على المجتمع الكويتي ____ 14

ردود أفعال المجتمع المدني الكويتي ____ 17

الآثار المترتبة على المدافعين عن حقوق الإنسان ____ 20

الخاتمة ____ 22

التوصيات ____ 23

أبرز ما جاء في التقرير

- أدخلت السلطات الكويتية مؤخراً تعديلات على قانون الجنسية وبدأت في سحب الجنسيات بشكل موسع من الأشخاص المجنسين سابقاً. تزعم الدولة أن هذه الخطوة جاءت بسبب مخاوف على الوحدة الوطنية والأمن القومي.

- لقد طالت حملة سحب الجنسيات الموسعة أكثر من 30 ألف شخص، معظمهم من الزوجات الأجنبيات للمواطنين الكويتيين، اللاتي حصلن على الجنسية بموجب لوائح القانون من حكومات سابقة منذ عام 1980. كان عليهن جميعاً التنازل عن جنسياتهم السابقة كشرطٍ أساسي للحصول على الجنسية الكويتية آنذاك.

- لم تقدم الدولة خطة شاملة لتلبية احتياجات أولئك الذين جُرِّدوا من جنسيتهم. لقد وجدوا أنفسهم محرومين من الوصول إلى الوثائق الأساسية للسفر أو للحصول على الخدمات، مثل استئناف الوظائف، أو الوصول إلى الحسابات المصرفية، أو القدرة على التملك أو إدارة أعمالهم. كان بعضهم من الأفراد ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى رعاية طبية مناسبة، أو المرضى الذين يحتاجون إلى السفر للحصول على الرعاية.

- تُعد الكويت واحدة من أكثر دول العالم التي تضم أعداداً كبيرة من عديمي الجنسية، إذ يتجاوز عددهم 90 ألف شخص، وذلك بسبب قانون الجنسية التقييدي الذي يحد من التجنس لمن يقيمون في الكويت للزواج أو العمل أو ممن لا يحملون جنسية أخرى. لم تعالج التعديلات التي أدخلت على القانون على مر السنين هذه القضايا، بل أدت إلى تفاقمها.

- لقد نددت شخصيات مجتمعية وبرلمانيون سابقون وعلماء وخبراء اقتصاد وناشطون بهذه التعديلات، مطالبين باللجوء إلى خبراء قانونيين ونهج قانوني لمعالجة مسائل الجنسية. إن جميعهم ينددون بتعديلات المادة الثامنة من القانون التي جردت الآلاف من زوجات المواطنين الكويتيين من جنسيتهن.

- واجه العديد ممن تنادوا ضد سحب الجنسية، الترهيب القانوني والتهم الملفقة من قبل السلطات، واضطر بعضهم إلى مغادرة البلاد.

- في مواجهة ردة فعل شعبية، وعدت السلطات بمعاملة الزوجات المجنسات، اللائي جُرِّدْن من الجنسية، كمواطنات كويتيات، الأمر الذي أثار مخاوف مشروعة بشأن الأساس المنطقي لتجريدهن من الجنسية في المقام الأول.

- إن الكويت ليست طرفا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو بروتوكولها لعام 1967، وكلاهما آليات حاسمة لمعالجة حقوق السكان عديمي الجنسية المتزايدة بشكل هادف.

مقدمة

في 25 ديسمبر/كانون الأول 2024 وافق مجلس الوزراء الكويتي على مقترح بتعديل قانون الجنسية رقم 15 لسنة 1959 بشأن اكتساب وسحب الجنسية الكويتية. [1] بحلول يناير/كانون الثاني 2025، تم تجريد آلاف المواطنين الكويتيين من جنسيتهم بقرارٍ من اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية. تجدر الإشارة إلى أن التغييرات، بما لها من آثارٍ خطيرة على حقوق وواجبات المتضررين، هي جزء من سياق أوسع تتآكل فيه التوازنات والضوابط على قرارات السلطات الحاكمة والسلطة التنفيذية للحكومة بشكل كبير.

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تحليلاً مفصلاً لقرار أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد في مايو/أيار 2024 بحل البرلمان. [2] بالإضافة إلى ذلك، من المقرر إجراء تعديلات على الدستور الكويتي دون ضمانات للرقابة العامة، حيث تم حل البرلمان منذ مايو/أيار 2024. لقد خلق هذا مأزقاً قانونياً حيث أصبح المصدر التشريعي الوحيد للحكومة هو الأمير، دون أي آلية حقيقية للشعب للتعبير عن رأيه فيما يتعلق بالقرارات الصادرة عن المحكمة أو الرجوع إلى مواد الدستور الكويتي حفاظاً على حقوقهم. بالإضافة إلى ذلك، استمرت حملة قمعية واسعة النطاق ضد المنتقدين بشكل علني، بما في ذلك أعضاء البرلمان السابقين، لإسكات أي معارضة. ذكرت السلطات الكويتية أن التعديلات تستهدف تعزيز الهوية الوطنية ومعالجة القضايا المتصورة المتعلقة باكتساب الجنسية، فضلا عن المخاوف المتعلقة بالأمن القومي وسلامة الجنسية الكويتية.

أدت التغييرات في قانون الجنسية الكويتي، حتى الآن، إلى تفاقم مشكلة الأشخاص عديمي الجنسية (البدون) في الكويت، الذين يبلغ عددهم أكثر من 92 ألف شخص، وهو أحد أعلى الأرقام في العالم.

---

(1) https://www.alqabas.com/article/5935275-مجلس-الوزراء-يعقد-اجتماعه-الأسبوعي/

(2) https://www.gc4hr.org/ar/restore-parliament-and-stop-prosecution-of-parliamentarians-and-political-activists/

يُسلط هذا التقرير الضوء على التعديلات الرئيسية لقانون الجنسية والأساس المنطقي الذي عبرت عنه السلطات الكويتية. كما يناقش الآثار المترتبة على أولئك الذين تم تجريدهم من جنسيتهم، من حيث الأثر الاجتماعي والاقتصادي، والحصول على الرعاية الصحية الحيوية، والتنقل والقدرة على اللجوء إلى الوسائل القانونية. بالإضافة إلى ذلك، سيسلط التقرير الضوء على ردود فعل المجتمع المدني والناشطين الكويتيين على تداعيات هذه التعديلات. كما سيتم تسليط الضوء على حالات المدافعين عن حقوق الإنسان، داخل الكويت أو خارجها، الذين تضرروا بشدة بسبب تنديدهم بالتعديلات وإلغاء حقوق المواطنة.

نظرة عامة على تعديلات قانون الجنسية الكويتي

الكويت ليست طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1971. لا توجد قوانين وطنية أو إجراءات إدارية تنظم وضع طالبي اللجوء أو اللاجئين. يخضع جميع غير المواطنين لقوانين الهجرة الوطنية (أو قانون الأجانب). بموجب هذه القوانين، يمكن لغير المواطنين الحصول على الكفالة من خلال الروابط العائلية والعمل والاستثمار كشرطٍ أساسي للحصول على إقامة قانونية في الكويت. إن إمكانيات الاندماج المحلي للاجئين وآلاف الأشخاص عديمي الجنسية من خلال التجنس محدودة. على الرغم من أن الحكومة أقرت مشروع قانون في عام 2013 يسمح بتجنيس ما يصل إلى 4000 شخص مؤهل من عديمي الجنسية، إلا أن التنفيذ ما زال متأخراً ولم يتم تجنيس سوى 500 شخص فقط منذ اعتماده.

إن الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي لديها فئات مختلفة للمواطنين ومن يتبعوهم. إن بعض أبرز النقاط في قانون الجنسية موجودة في المواد من 1 إلى 15. [3] وفقا للمادة 1 من القانون، فإن الكويتي هو أحد من توطنوا في الكويت قبل عام 1920 وكانوا محافظين على إقامتهم العادية هناك حتى نشر القانون في عام 1959. تنص المادة 2 من القانون على أن كل من ولد في الكويت أو خارجها، لأب كويتي فهو كويتي أيضاً. المادة 3 من القانون تمنح الجنسية بمرسوم لأي شخص يولد في البلاد لأبوين مجهولين. المادة 4 تسمح بتجنيس المواطنين المسلمين الأجانب حسني السير بمرسوم إذا أقاموا في الكويت مدة عشرين سنة إذا كانوا عرب أو من دولة عربية.

(3) https://www.refworld.org/legal/legislation/natlegbod/1959/en/17674

تمنح المادة 5، المعدلة بشكل متكرر، الجنسية للأجانب بمرسوم إذا: 1) قدموا خدمات جليلة للكويت، 2) كانوا أبناء أم كويتية وأب أجنبي، إذا كان الأب أسيراً أو متوفي أو طلق الأم، أو 3) الأجانب غير العرب الذين أقاموا في الكويت منذ عام 1930 وحافظوا على إقامتهم مع من يتبعوهم. نصت المادة 6 على أنه لا يحق لأي من المتجنسين بموجب المواد 3، 4، 5، 7، أو 8، التصويت في أي انتخابات نيابية أو الترشح خلال 30 سنة من تاريخ التجنس.

المادة 7 تمنح الزوجات الأجنبيات للمواطنين الكويتيين المتجنسين الحق في الجنسية بعد سنة من تجنيس الزوج فقط إذا أعلنت رغبتها في التجنس. يصبح أبناء المواطنين المتجنسين كويتيين، ولهم أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية من بلوغهم سن الرشد. تنص المادة 8، وهي موضع جدل وقلق كبير، على أنه يجوز منح الجنسية لزوجات الكويتيين الأجنبيات إذا كانت مدة الزواج 15 سنة على الأقل، إلا بإعفاء من وزير الداخلية. كما يمكن للزوجة أن تتقدم بطلب الحصول على الجنسية بعد الوفاة أو الطلاق إذا كانت أم لأبناء كويتيين، بناءً على مصادقة وزير الداخلية، إذا حافظت على إقامتها في الكويت حتى نهاية المدة المقررة البالغة 15 سنة. تنص المادة 9 على أن الزوجة الأجنبية المتجنسة لا تفقد جنسيتها الكويتية في حالة انتهاء زواجها إلا إذا استردت جنسيتها الأصلية أو اكتسبت جنسيات أخرى. المادة 10 تنص على أن المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي لا تفقد جنسيتها الكويتية إلا إذا اكتسبت جنسية زوجها.

تنص المادة 11 على أن المواطن الكويتي يفقد جنسيته إذا حصل على جنسية دولة أخرى طوعاً، وكذلك زوجته المتجنسة أو أولاده إذا حصلوا على جنسية أخرى طوعاً. يجوز أن يسترد جنسيته الكويتية بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير الداخلية وبعد التنازل عن جنسيته الأجنبية. بالمثل، يجوز للمرأة الكويتية، وفقاً للمادة 12، أن تسترد جنسيتها الكويتية بموافقة مجلس الوزراء وبناءً على عرض وزير الداخلية. لا يجوز للمتجنس أن يحمل جنسيات أخرى، ويجب عليه الإقامة في الكويت.

تمنح المادة 13 لوزير الداخلية الحق في التوصية بمرسوم بسحب الجنسية من المجنس في أربع حالات: 1) إذا قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش مما سيؤثر على الشخص ومن يكون قد اكتسبها بطريق التبعية، 2) إذا أدين المتجنس بارتكاب جريمة مخلة بالشرف خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من التجنس، 3) إذا تم عزل المتجنس من وظيفة حكومية لأسباب تأديبية أو لأسباب تتصل بالشرف في السنوات العشر الأولى، و 4) إذا توافرت الدلائل لدى السلطات على أن الشخص المتجنس قد قام بالترويج لآراء من شأنها تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي في البلاد، أو على انتمائه لهيئة سياسية أجنبية، ويمكن أيضا سحب الجنسية من الشخص الذي اكتسبها معه بطريق التبعية.

تنص المادة 14 على أنه يجوز إسقاط جنسية الشخص الكويتي بمرسوم بناءً على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام في الحالات التالية: 1) إذا دخل الشخص الخدمة العسكرية لدولة أخرى، 2) إذا عمل لصالح دولة أجنبية وهي في حالة حرب أو علقت علاقاتها مع الكويت، و3) إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت، أو صدر حكم بإدانته في جرائم تنطوي على المساس بولائه للكويت. تنص المادة 15 على أنه يجوز أيضاً رد الجنسية المسحوبة بمرسوم بعد عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام.

تتناول المواد من 16 إلى 24 الجوانب الفنية المتعلقة بالسلطات المعنية بإنفاذ القانون.

شهد قانون الجنسية الكويتي 27 تعديلات على مر السنين، مما جعل فهم تفاصيل القانون محيراً، خاصة أنه لا يوجد مستند قانوني يوضح اللوائح التنفيذية.

إن التعديل الأول غير المادة 5 التي كانت تسمح في البداية بمنح الجنسية الكويتية للأشخاص العرب الذين أدوا للكويت خدمات جليلة. لقد تم تعديل المادة لتشمل الأشخاص الذين أدوا خدمات للبلاد وفق تقدير السلطات. أضيف بند آخر إلى المادة، وهو اتاحة منح الجنسية لأبناء الكويتيات من زوج أجنبي، إذا توفي الزوج أو كان أسيراً، أو إذا طلق الأم. كذلك أضيف

تعديل آخر يسمح بتجنيس المقيمين بصورة غير قانونية إذا كانوا مقيمين في الكويت قبل عام 1965 مع من يتبعوهم.

كما تمت إضافة مادة تنص على وضع حد سنوي لعدد الأشخاص المؤهلين الذين يمكن تجنيسهم، بدلاً من نسبة مئوية، وبدأت مع 50 شخصاً سنوياً ووصلت إلى 4000 شخصاً سنوياً. لقد خلقت التعديلات تناقضاً، حيث أن تجنيس من يتبعون آباء كويتيين ورد أيضاً في المادة 2 من القانون، وهو ما يتكرر في تلك المادة.

ومع ذلك، لا يستطيع الكويتيون المتجنسون المشاركة في التصويت أو الترشح لمدة 30 عاماً بناءً على المادة 7 من القانون. يعد التعديل انتهاكاً للدستور الكويتي الذي ينص على منح الحقوق لجميع الأشخاص المولودين ككويتيين.

تعود هذه المراجعة المستمرة لقانون الجنسية، بحسب الباحثة الكويتية في التنمية والمواطنة، **عالية الخالد**، لأسباب أخرى غير تحسين القانون والوصول إلى العدالة. على سبيل المثال، كانت المادة 6 التي تحظر التصويت للمتجنسين الكويتيين أو أبنائهم الكويتيين، بمثابة رد فعل سياسي على التجنيس العشوائي للأجانب لكسب المزيد من الناخبين من قبل المرشحين للمناصب السياسية في ذلك الوقت. [4]

كما أن التعديل الأخير لقانون الجنسية الكويتي لعام 2024، الذي أجراه وزير الداخلية الكويتي فهد اليوسف، والذي كلفه أمير الكويت بتنفيذ عملية سحب الجنسية على نطاق واسع من آلاف المواطنين، هو غامض أيضاً ولا يساعد بشكل جيد في تحسين القانون أو العدالة. [5] لقد أوضح أمير الكويت، في تصريح تلفزيوني، أن الضمان الاجتماعي له أهمية قصوى ويجب معالجته من خلال إسقاط الجنسية عن من حصل عليها عن طريق التزوير أو من مزدوجي الجنسية. [6] يبين الجدول رقم 1 أهم التعديلات على قانون الجنسية الكويتي، من حيث من يمكنه اكتساب الجنسية ومن لا يمكنه ذلك، حتى بأثرٍ رجعي أو بعد اكتسابه لها بشكل قانوني.

(4) https://x.com/afalkhaled/status/1874870309318447413?s=46
(5) https://www.aljarida.com/article/85266
(6) http://x.com/ASA_ALJBRE/status/1877141005243453660

من الناحية العملية، يتم تجريد الآلاف من المتجنسات من الزوجات الأجنبيات لأزواج كويتيين، اللاتي حصلن على الجنسية الكويتية بطرق مشروعة في الماضي، من جنسيتهن الكويتية دون القدرة على استعادة جنسيتهن الأصلية لأنهم تخلوا عنها طوعا عندما تم تجنيسهن. تمثل هؤلاء النساء العدد الأكبر من المواطنين المتضررين، حيث وصل عددهم إلى 30 ألف خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من عام 2024. [7] يتزايد العدد مع المزيد من عمليات إلغاء الجنسية كل أسبوع. ردت السلطات الكويتية على شكاوى العامة بشأن إسقاط الجنسية الكويتية عن الزوجات التي حصلن عليها بشكل قانوني، قائلة إن ذلك يرجع إلى أخطاء سابقة في الآلية القانونية للموافقة على التجنيس.

كل هذا بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الأشخاص عديمي الجنسية الموجودين في الكويت. كان الأشخاص عديمو الجنسية (البدون) في الكويت يمثلون مشكلة كبيرة بالفعل وقد زاد عددهم إلى أكثر من 92 ألف شخص.[8] وفقاً للأمم المتحدة، يعد هذا العدد من أكبر الأرقام في العالم، بالنظر إلى حجم سكان الكويت. كانت تحركات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في الكويت مستمرة منذ عقود لمعالجة هذه المشكلة ولكن دون جدوى. هذا بالإضافة إلى فئات المواطنة، مع قيود على حقوق وامتيازات المواطنة، التي أوجدها قانون الجنسية المقيد وتعديلاته.

(7) https://www.gsn-online.com/news-centre/article/kuwaiti-repression-gathers-pace-thousands-more-stripped

(8) https://www.refworld.org/policy/upr/unhcr/2015/en/104811

الجدول 1.

أهم التعديلات على قانون الجنسية الكويتي رقم 116 لسنة 2024

من يمكن اعتباره مواطناً كويتياً
الكويتيون الأصليون الذين عاشوا في الكويت قبل عام 1959 وأبنائهم
أبناء الأم الكويتية من زوج أجنبي في حالات الطلاق أو وفاة الزوج أو في حالة احتجاز الزوج كأسير
المواطنون المتجنسون الذين أقاموا في الكويت لمدة 15 سنة وتنازلوا عن جنسيتهم الأصلية
أبناء أمهات كويتيات من آباء مجهولين
الأطفال المولودون في الكويت لأبوين مجهولين
الذين يجوز سحب جنسيتهم الكويتية
المواطنون الكويتيون المتجنسون الذين حصلوا طوعاً على جنسية دولة أخرى
الكويتيون المتجنسون المحكوم عليهم بجرائم مخلة بالشرف
الكويتيون المتجنسون الذين تم عزلهم من الوظائف الحكومية بسبب جرائم تتعلق بالشرف
الكويتيون خارج البلاد الذين انضموا إلى جمعيات سياسية أجنبية أو المحكوم عليهم بجرائم تتعلق بالإرهاب
الزوجات الأجنبيات المتجنسات لأزواج كويتيين، حتى بعد حصولهن على الجنسية بشكل قانوني
أبناء الأمهات الكويتيات من أزواج أجانب يتبعون جنسية آبائهم

أثر تغيير القانون على المجتمع الكويتي

هناك تداعيات خطيرة للتعديلات السابقة على قانون الجنسية، سواء الجديدة أو القديمة. ويعاني المتضررون، أو الذين سيتضررون، من معضلة اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية:

"لقد طُلب منها الحصول على براءة ذمة من حوالي 27 جهة حكومية. كما تم تجريدها من دخلها من الوظيفة على الرغم من التزاماتها الشهرية بالدفع. سأدفع بدلاً عنها على الرغم من كوني أنا شخصياً متقاعداً بمعاشٍ زهيد، إذا فشلت في القيام بذلك، فسأذهب بكل سرور إلى السجن بدلاً منها، لأنني مدين بمسؤولية أن تعيش كعائلتي. ما هو السبب المنطقي لإزعاج عائلتي المسالمة في هذا السن ودون أي أسباب وجيهة؟"

بدر المطيري مواطن أسقطت الجنسية عن زوجته.[9]

من الناحية القانونية، يتعين على الأفراد الذين تم تجريدهم من جنسيتهم الكويتية تقديم وثائقهم الرسمية إلى السلطات، بما في ذلك جوازات السفر ووثائق الهوية الوطنية، وليس لديهم الخيار القانوني لاسترداد جنسيتهم الأصلية:

"سأذهب وأقدم جميع وثائقي إلى السلطات وأعود عديمة الجنسية... لقد أصيبنا بحساسية في الجهاز التنفسي نتيجة قصف حقول النفط أثناء الغزو العراقي للكويت ولم نغادر... ليس لدي بلد آخر غير الكويت، وأطفالي كويتيون ربيتهم مثقفين وذوي أخلاق طيبة.. اليوم الوطن تخلى عني وأنا لم أفعل."

زوجة متجنسة لمواطن كويتي أسقطت جنسيتها مؤخراً.[10]

(9) http://x.com/DasmanNewsCom/status/186613075032987956
(10) http://x.com/Almajliss/status/1867142198090781124

من الناحية القانونية، يُمنع الأشخاص الذين جُردوا من جنسيتهم من استخدام وثائقهم الرسمية. كما يطلب منهم الحصول على براءة ذمة من 14 جهة حكومية، حتى لو لم يكن لديهم أي إجراءات مع هذه الجهات، بعد الحصول على بطاقة خاصة كعديمي الجنسية.[11] لا يجوز قانوناً استرداد الجنسيات السابقة لمن سُحبت منهم الجنسية الكويتية وفقاً للقوانين التقييدية في العديد من البلدان. ينطبق هذا بشكلٍ خاص إذا تم التنازل عن الجنسية السابقة طوعاً من قبل المواطن الكويتي المتجنس كجزءٍ من استيفاء شروط الحصول على الجنسية الكويتية.

لا يُسمح للعديد من زوجات المواطنين الكويتيين المتجنسات بالاحتفاظ بجنسيتهن الأصلية، وفقاً لقوانين الجنسية في بلدانهم السابقة، إلا في حالة وفاة الزوج أو الطلاق. على سبيل المثال، لن يسمح قانون الجنسية البحريني للمرأة البحرينية التي فقدت جنسيتها البحرينية بعد حصولها على جنسية زوجها باستعادة جنسيتها البحرينية إلا إذا عادت للعيش في البحرين بعد الطلاق أو وفاة الزوج.[12] إن هذا يمكن أن يسبب مشكلة، حتى بالنسبة للزوجات المتجنسات المطلقات أو الأرامل، إذا لم يستطعن ترك أطفالهن الكويتيين.

أصدرت وزارة العدل في الكويت شروطاً معينة للسماح برفع الدعاوى القضائية أمام المحاكم، بما في ذلك إثبات جنسية كل من المدعين والمحامين. إن هذا يعد مخالفة للمادة 166 من الدستور الكويتي، التي تكفل حق اللجوء إلى العدالة من خلال النظام القانوني للجميع، وليس للمواطنين الكويتيين فقط.[13] ربما كان ذلك خطوة نحو منع أولئك الذين سُحبت جنسياتهم من انتهاج مسلك قانوني في قضاياهم. لم تتمكن الأم التي جردت من جنسيتها من زيارة أطفالها الكويتيين الثلاثة القصر، لأنها لا تستطيع تنفيذ قرار المحكمة بحقها في الزيارة دون إثبات الجنسية.[14] بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنشأ آثار قانونية بالنسبة لأبناء الزوجات المتجنسات، الذين يعملون في وظائف تتطلب أن يكون كلا الوالدين كويتي الجنسية، مثل المهن المتعلقة بالأمن. مع تجريد أمهاتهم من الجنسية، قد يضطرون إلى ترك وظائفهم، بكل ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الأمن القومي.

(11) https://x.com/Almajlliss/status/1867142198090781124
(12) https://x.com/AbdulazizD98665/status/1884223978333683826
(13) https://www.aljarida.com/article/85060
(14) https://x.com/abdallahalali87/status/1870737834128331175

كما أن التداعيات الاقتصادية هائلة، حيث لم يتمكن العديد ممن تم تجريدهم من جنسيتهم من استئناف وظائفهم أو إدارة ممتلكاتهم وأصولهم المالية دون وثائق رسمية أو إثبات الجنسية. أوقفت المؤسسة العامة للتأمينات في الكويت صرف معاشات المتقاعدين للمواطنين الذين سُحبت جنسياتهم. يتطلب تشريع نظام التأمين الاجتماعي أن يكون صرف رواتب التقاعد مكفولاً فقط للمواطنين الكويتيين ومواطني دول الخليج الأخرى، وليس للأشخاص عديمي الجنسية، الذين سيحتاجون إلى لائحة قانونية معدلة. [15] لا يمكن لأصحاب الأعمال الذين تم سحب جنسيتهم استئناف أعمالهم أو استخدام الوسائل القانونية لطلب العدالة. [16]

"أنا كويتي أصلي ومتزوج من زوجة سعودية متجنسة قانونياً منذ 2015... تم طردها هي وأصدقائها الذين تم تجريدهم من جنسيتهم من وظائفهم وتم تجميد حساباتهم البنكية... لدينا رهن عقاري على منزلنا ولن تكون قادرة الآن على السداد... هل ستذهب إلى السجن؟ ما الخطأ الذي ارتكبناه بالضبط؟"

أبو عمر، مواطن كويتي أسقطت جنسية زوجته. [17]

كما أسقطت الجنسية عن الفنانين والإعلاميين الموهوبين الذين أقاموا في الكويت وساهموا في نهضة الفن والثقافة في الكويت، بناءً على تعديل المادة 5 التي كانت تسمح بمنح الجنسية الكويتية لمن أدوا خدمات للدولة. إن من الأسماء المشهورة التي تأثرت المغنية **نوال الكويتية** والممثل **داوود حسين** والمذيعة والمدونة **نهى نبيل**، [18] ومن يتبعوهم.

كما أن تداعيات تجريد المواطنين من جنسياتهم تؤثر بشكل خطير على صحتهم ورفاههم، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعانون من أمراض وإعاقات مزمنة. نشرت إحدى الصحف رقما مثيرا للقلق بلغ 1119 حالة سحب للجنسية من 322 من ذوي الاحتياجات الخاصة، و514 من أولياء أمورهم، و264 من القائمين على رعايتهم، و19 موظفاً يعملون على حالاتهم. [19]

(15) https://www.alraimedia.com/article/1710860
(16) https://alseyassah.com/article/426169
(17) https://x.com/abo_3oomaar/status/1864169200077386118
(18) https://www.bbc.com/arabic/articles/cdr0ljx4zvko
(19) https://x.com/imegrop/status/1883583182915719314?s=46

ردود أفعال المجتمع المدني الكويتي

أعرب أعضاء كويتيون سابقون في البرلمان وعلماء وخبراء قانونيون وناشطون وجمعيات عن مخاوفهم بشأن التعديلات والتداعيات التي ستترتب عليها:

"تجريد الزوجات الأجنبيات من الجنسية الكويتية، بعد الحصول عليها قانونياً، له نتائج مؤلمة ومربكة للشعب."

الدكتور محمد المطر

تحدث الخبير الدستوري الدكتور **محمد الفيلي** في ندوةٍ، مؤكداً أن إلغاء عملية قانونية للحصول على الجنسية أقرتها الحكومات السابقة، وترك الأشخاص بدون جنسية، يعني أن هذا يمكن أن يحدث أيضاً للإجراءات القانونية الأخرى التي تؤثر على كويتيين آخرين. (20)

كتب سفير الكويت السابق، **جمال النصيفي**، عن الفوضى القانونية الهائلة في التعامل مع قانون الجنسية. لقد قال إن الدول الأخرى التي خدم فيها رحبت بالتنوع والشمول والتكامل، واستفادت منه. كما كتب عن العنصرية ضد الأجانب التي ينبغي بمحاربتها بدلاً من ذلك.

كتب الدكتور **محمد الدلال**، وهو خبير قانوني وبرلماني سابق، أنه من المؤلم أن نرى أشخاصاً تخلوا طوعاً عن جنسياتهم الأصلية ليحصلوا على الجنسية الكويتية بشكل قانوني، ثم يُجردون منها بعد 20 أو 30 عاماً. كتب أن العديد من بلدانهم الأصلية لن تقبل إعادة جنسياتهم. بالتالي، يتزايد حجم كرة الثلج في أزمة السكان عديمي الجنسية في الكويت. لقد تساءل عن سبب عدم صراحة السلطات بشأن المعايير القانونية التي استخدمتها لتجريد المتجنسين من الجنسية الكويتية. (21)

(20) https://x.com/Almajlliss/status/1868299464596955335
(21) https://x.com/m_h_aldallal/status/1864757940390879447/photo/1

نشر الدكتور الدلال دراسة حول مشروعية إسقاط الجنسية عن الزوجات الأجنبيات المتجنسات. [22] لقد اعتبر فيه أن ما أشارت إليه الحكومة بأنه خطأ قانوني في التطبيق السابق لقانون الجنسية غير صحيح. كما كتب مقالة افتتاحية للتحذير من إنشاء "كيان رابع" من الأشخاص الذين تم تجريدهم من الجنسية بموجب المادة 8. كذلك ذكر أنه إلى جانب كيان البدون، وكيان المواطنين، وكيان الوافدين، فإن الكيان الرابع من الزوجات المسحوبة جنسياتهن لا يمت إلى الأسس القانونية والدستورية للدولة. وبالتالي، فإن ذلك يخلق معضلة للدولة حول كيفية الاستجابة للاحتياجات الأساسية لهذه الفئة دون أي امتيازات أو حقوق. [23]

كتب الخبير الاقتصادي الكويتي، **محمد البغلي،** عن عدم وجود خطة شاملة لدى الحكومة للتعامل مع تداعيات تجريد الأشخاص من الجنسية. حذر من خلق سوق سوداء أو نقل أصول اقتصادية ضخمة إلى خارج البلاد. إن الأشخاص الذين ليس لديهم وثائق هوية أو القدرة على الحصول على الوظائف أو الاحتفاظ بحسابات مصرفية سيضطرون إلى ذلك. كما حذر من احتمال زعزعة الثقة في مؤسسات الدولة بسبب التجريد الجماعي المفاجئ من الجنسية دون أي خطة حل. [24]

كتب المدون **منصور المحارب** [25] عن مدى الاستياء الذي شعرت به النساء اللاتي تم تجريدهن من جنسيتهن، حيث أجبرتهن السلطات على التوقيع على "سحب طوعي للجنسية" حتى يتمكن من الحصول على بطاقة هوية صادرة عن الدولة. [26] لقد قال إن حق إصدار الجنسية للأجنبي من قبل وزير الداخلية بدلاً من الأمير اعتباراً من عام 1980 فصاعداً - تاريخ التعديل - قد أقره الأمير، مما يجعله مقبولاً قانوناً.

كتب الصحفي والاقتصادي الكويتي **عبد الله الصالح** عن الضرر الناتج عن الإساءة لسمعة البلاد دولياً بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في إسقاط الجنسية عن المتجنسات. استشهد بمعلمة ظهرت قصتها على قناة بي بي سي، والتي طُردت من وظيفتها بمجرد تجريدها من جنسيتها. [27]

---

(22) https://www.maldallal.com/دراسة-للنشر-في-موقع-محمد-الدلال-قراءة/
(23) https://www.alqabas.com/article/5939640-الا-للكيان-الرابع/
(24) https://www.aljarida.com/article/84310
(25) https://www.gc4hr.org/ar/blogger-mansoor-al-muhareb-sentenced-to-two-years-in-prison/
(26) https://x.com/MALMUHAREB/status/1867163421407379567
(27) https://x.com/abdallahalsaleh/status/1865403751252553832

كما أصدر المنبر الديمقراطي الكويتي بياناً طالب فيه بإخضاع كافة القرارات المتعلقة بسحب الجنسية لرقابة القضاء وإلغاء جميع قرارات سحب جنسية المواطنات المتجنسات. [28] أصدرت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بياناً طالبت فيه الحكومة بإعادة دراسة قرار سحب الجنسية استنادا إلى المادة 8. [29] كما أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بياناً حول إسقاط الجنسية وفقاً للمادة 8، محذرة من آثاره الوخيمة على الأسرة والمجتمع. [30] طالبت الحركة التقدمية الكويتية في بيانٍ لها بتشكيل لجنة قضائية للتظلم للنظر في شكاوى من فقدوا جنسيتهم، كما دعت السلطات الكويتية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن عديمي الجنسية.[31]

دعت افتتاحية صحيفة القبس الوطنية الحكومة إلى إعادة النظر في قرارات سحب الجنسية عن المجنسات استناداً إلى المادة 8. [32] تمحورت معظم الآراء العامة حول المطالبات بإلغاء قرارات سحب الجنسية عن الزوجات الأجنبيات استناداً إلى المادة 8، باعتبارهن يمثلن غالبية المتضررين.

كانت استجابة السلطات حتى الآن متباينة. فمن ناحية، صرح وزير الداخلية فهد اليوسف بأن جميع النساء اللواتي سُحبت جنسيتهن بموجب تعديل المادة 8 سيحصلن على جميع حقوقهن، باستثناء الجنسية. مع ذلك، بدأت السلطات حملة صارمة على أبرز الأصوات المعارضة للتعديلات. يشمل ذلك حظر فعالية نظمتها وأعلنت عنها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية الكويتية لمناقشة التداعيات القانونية والاجتماعية لسحب الجنسية بموجب المادة 8. [33] جاء في إعلان الإلغاء في ديسمبر/كانون الأول 2024 أنه بناءً على تعليمات الجهات المعنية.

(28) https://x.com/Nesafi/status/1867039957417947534
(29) https://x.com/ebtehal_a/status/1869742812394394005?s=46
(30) https://x.com/anwar_alrasheed/status/1869632341108572368?s=46
(31) https://www.taqadomi.com/articles-ar/lhrk-ltqdmy-lkwyty-tshkyl-ljn-qdy-y-lltzlm-mn-qrrt-lshb-yw
(32) https://www.alqabas.com/article/5939515-افتتاحية-القبس-دعوة-لإعادة-النظر-في-سحب-جنسية-زوجات- المادة-الثامنة/
(33) https://x.com/malmuhareb/status/1873017207527227560?s=46

الآثار المترتبة على المدافعين عن حقوق الإنسان

وثق مركز الخليج لحقوق الإنسان اتجاهاً متزايداً للقمع من قبل الحكومة الكويتية الحالية على مدى العامين الماضيين، بما في ذلك لمجتمع البدون أو عديمي الجنسية. [34] اعتقل البرلماني السابق **صالح الملا** مؤخراً بعد نشره عدة منشورات على منصة التواصل الاجتماعي إكس تطالب الحكومة بإعادة النظر في سحب الجنسيات. ترتكز التهمة الموجهة إليه على التشكيك في حقوق الحاكم أو الأمير في المنشور التالي الذي قال فيه:

"ما يحدث مع زوجات الكويتيين والأرامل المجنسات ممن سُحبت منهم الجنسية، بالمخالفة للقانون أمر لا يقبله المنطق أبداً ... فكيف يصدر تعميم للبنوك بتجميد الحسابات البنكية "أموالهن الخاصة"، حتى يتم اصدار هوية من الجهاز المركزي ل"البدون"!! ... والله لا يجوز ما يحدث، تواصلت معي حالة، خالة أرملة كويتي كانت من جنسية خليجية، مقعدة في العقد السابع، كانت ومازالت تعيش على مساعدات الشؤون بعد وفاة زوجها، جُمد حسابها -بناءً على التعميم- ولا تستطيع الآن أن تصرف منه على نفسها، حتى تذهب للجهاز المركزي.. وتُقر بأنها بدون او تدعي جنسيتها السابقة والجهاز يحتاج أثبات وهي لا تملك ذلك، بل وتأتي قبلها ببراءة ذمة من 29 جهة حكومية!" [35]

جاء اعتقال الملا بعد الإفراج عن النائب السابق **مهند الساير** بناء على منشورٍ له أيضاً على موقع إكس، سجل فيه رسالة يطالب فيها الدولة بإعادة النظر في سحب الجنسية عن الزوجات الأجنبيات. [36] كما تم استهداف النشطاء لنفس الطلب.

---

(34) https://www.gc4hr.org/ar/we-cannot-promise-free-speech-suppression-of-advocacy-for-the-bedoon-in-kuwait/

(35) https://x.com/SalehAlmulla/status/1864829021898355076

(36) https://x.com/MuhannadAlSayer/status/1875129661375812012

نشرت الناشطة على الإنترنت **لولوه الحسينان** رواية مروعة عن استجوابها في مديرية أمن الدولة من قبل وزير الداخلية فهد اليوسف في مكتبه بسبب منشوراتها على موقع إكس الداعمة للنساء المتضررات. [37] أثناء الاستجواب، طلب منها الوزير مغادرة الكويت إذا كانت لا ترغب في قيام الحكومة بسحب الجنسية الكويتية من الزوجات الأجنبيات، وسألها لماذا تقول أشياء عبر الإنترنت للسخرية من أفعاله. لقد شرع بعد ذلك في مهاجمتها جسدياً. لقد تم استجوابها بناءً على تهديدات بمحاكمتها بعد فحص منشوراتها على موقع إكس. غادرت الحسينان بلدها على الفور ونشرت إفادتها على الإنترنت.

على نحو مماثل، تعرض الناشط البدون **محمد البرغش** للمضايقات القانونية لسنوات. لقد قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بتوثيق القضية المرفوعة ضده، والتي حكمت عليه فيها محكمة الاستئناف بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ والشغل في يناير/كانون الثاني 2024. لقد اتُهم بنشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام هاتفه والإضرار بسمعة الدولة. [38] سبق له أن برأته المحكمة الابتدائية في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأُطلق سراحه بعد 55 يوماً من الاحتجاز.

بالرغم من ذلك، في ديسمبر/كانون الأول 2024، برأت محكمة التمييز في الكويت البرغش من تهم نشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي حول إساءة السلطات معاملة المواطنين البدون، وقررت لاحقا نقض حكم السجن ثلاث سنوات الصادر بحقه، بعد أن أمضى نحو عام في السجن ظلماً. [39]

إن محمد البرغش ينتمي لمجتمع البدون في الكويت، وقد أسس الكتلة الوطنية للكويتيين البدون التي يرأسها ايضاً والتي قامت بتنظيم عددٍ من الفعاليات لتسليط الأضواء على المشاكل المزمنة التي يعاني منها مجتمع البدون والمطالبة بحلولٍ جذرية لها.

(37) https://x.com/lolwalhussinan/status/1868331350300000489
(38) https://www.gc4hr.org/bedoon-community-rights-defender-mohammed-al-barghash-sentenced-to-3-years-in-prison/
(39) https://x.com/mohalbargsh/status/1870489272454984132?s=43

الخاتمة

قانون الجنسية الكويتي هو قانون مقيد للغاية ولا يسمح بحل قانوني للمقيمين في الكويت الذين أقاموا هناك لأسباب تتعلق بالزواج أو العمل أو عدم حمل جنسية أخرى كجزءٍ من السكان عديمي الجنسية. لذلك ليس من الغريب أن الكويت لديها أكبر عدد من السكان عديمي الجنسية، مع ما يزيد عن 90 ألف شخص. تتفاقم المشكلة الآن مع استمرار التجريد الجماعي من الجنسية الكويتية لآلاف المتجنسين. لقد تنازل معظمهم عن جنسيتهم السابقة طوعاً قبل الحصول على الجنسية الكويتية وفقاً للوائح قانون الجنسية. لذلك، فإن حصولهم على حقهم في السفر والعمل والحصول على المساعدة الحكومية في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية قد تم تقييده الآن. إن الأكثر إثارة للقلق هو أن قرار إسقاط الجنسية لا يمكن البت فيه أمام المحاكم أو إلغاؤه.

للوضع دلالات عديدة سواء قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية. لن يتمكن أولئك الذين تم سحب جنسيتهم من السفر أو البقاء في وظائفهم أو إدارة الأعمال كما اعتادوا. قد يضطرون إلى اللجوء إلى وسائل غير قانونية لكسب الدخل أو لمغادرة البلاد. إن غالبية المتضررين هم الزوجات الأجنبيات للمواطنين الكويتيين، اللاتي قد لا يتمكن من التقدم بطلب لاسترداد جنسيتهم السابقة أو قد يضطرون إلى الحصول على الطلاق والإقامة في بلدانهم السابقة لاستعادة جنسياتهم السابقة.

دق خبراء دستوريون وقانونيون واقتصاديون كويتيون ناقوس الخطر ضد تعديل القانون وانعكاساته على المجتمع والدولة. بالرغم من ذلك، عرضت الحكومة إجراءات مجزأة وأقل تريثاً لمعالجة قضية الزوجات عديمات الجنسية، من خلال الوعد بمعاملتهن كمواطنات كويتيات ولكن دون إلغاء القرار بشأن جنسيتهن. إن هذا جعل العديد من المراقبين يتساءلون عن الأساس المنطقي للقيام بذلك في المقام الأول. كذلك ما يثير القلق أيضاً هو أن الدولة لاحقت نفس الخبراء والناشطين الذين كانوا يدافعون ضد هذه الإجراءات، مما أجبرهم على التزام الصمت أو مغادرة البلاد.

التوصيات

يشعر مركز الخليج لحقوق الإنسان بقلقٍ بالغ إزاء تزايد استخدام الإجراءات القانونية ضد الأشخاص المتجنسين وخلق فئة إضافية من الأشخاص عديمي الجنسية في الكويت دون أي حقوق. لذلك، يدعو مركز الخليج لحقوق الإنسان الحكومة الكويتية إلى:

- إعادة النظر في التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية والسماح للخبراء القانونيين بدراسة التعديلات وفقاً للدستور الكويتي والمعايير الدولية؛
- وقف وإلغاء كافة القرارات التي اتخذتها الدولة بتجريد المتجنسين من جنسيتهم الكويتية، لما لذلك من آثار وخيمة على الدولة والمجتمع؛
- الانضمام إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 لتلبية احتياجات واهتمامات السكان عديمي الجنسية؛
- اعتماد تشريع وطني للجوء وضمان الإجراءات القانونية الواجبة للأشخاص عديمي الجنسية؛ و
- ضمان حماية المواطنين الكويتيين عند التعبير عن آرائهم والدفاع عن حقوقهم دون خوف من الأذى أو الانتقام.

Gulf Centre for Human Rights

WWW.GC4HR.ORG